



الرباط في 12 يوليوز 2021

بلاغ

* * *

ترأس السيد محمد عبد النباوي، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، اليوم الإثنين 12 يوليوز 2021، أشغال الندوة الافتتاحية لسلسلة الدورات التكوينية الجهوية التي ينظمها المجلس بشراكة مع رئاسة النيابة العامة ويتعاون مع منظمة اليونيسف لفائدة السادة قضاة الأحداث في موضوع: "الحماية الجنائية للأطفال بين الآفاق القانونية والإكراهات البنوية".

ويهدف هذا البرنامج التكويني إلى إطلاق دينامية وطنية لتعزيز قدرات السادة قضاة الأحداث وقضاة النيابة العامة المكلفين بقضايا الأحداث، والذين يناهز عددهم 500 قاض، ينتمون لمختلف الدوائر الاستئنافية للمملكة، كما يرمي هذا البرنامج إلى تنمية مهاراتهم التديرية في مجال عدالة الأحداث في إطار المرجعية القانونية الوطنية والمنظومة الدولية لحماية حقوق الطفل.

وتوجت الندوة الافتتاحية بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية وبين منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة اليونيسف، والتي تنص على تبادل الخبرات والتجارب والممارسات الفضلى في المجالات القانونية والقضائية والحقوقية المرتبطة بحقوق الطفل.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى القيام بدراسات وإنجاز دلائل عملية واسترشادية ومصنفات منهجية لتيسير اشتغال السادة القضاة المتخصصين في المادة، والقيام بالبحوث الميدانية المشتركة مع جميع الفاعلين في مجال حماية الطفولة.

وستتوج سلسلة الدورات التكوينية الجهوية بعقد ورشة وطنية من أجل تحرير مختلف الوثائق والدلائل التي ستشكل المخرجات المرجعية لهذا التكوين التخصصي، وتمثل هذه المخرجات في مصنف الاجتهاد القضائي الخاص بقضايا الأحداث، ومدونة قانون الطفل، والدليل الإسترشادي للمساطر القضائية الخاصة بالأحداث.

وجدير بالذكر أن أشغال الدورة التكوينية الأولى، تستهدف الدوائر الاستئنافية للرباط والدار البيضاء والقنيطرة، وتمتد ليومين، الإثنين والثلاثاء، 12-13 يوليوز 2021، تشمل ندوات وورشات في مجال الحماية الجنائية للأطفال، كما ستتواصل سلسلة الدورات التكوينية خلال شهري شتنبر وأكتوبر المقبلين بمدن أكادير وطنجة ووجدة وفاس.

